

قضية

لازمة بيانات قيود عائلية في لبنان... بعد، وفق تأكيد المديرية العامة للأحوال الشخصية، هم ذلك، ليست الأمور على ما يرام، إذ يحول ارتفاع الأسعار دون إجراء استدراج عروض سيكلف أضعاف الاعتمادات، «الحق»، هنا، على الدولار... وأيضاً على ديوان المحاسبة الذي رفض عقداً نهاية العام الماضي كان سيحول دون شخ البيانات ويكلف أقل بكثير بعدما «طارت» الأسعار اليوم

«أزمة» إخراجات القيود العائلية: الحق على ديوان المحاسبة... والدولار!



مروان طحطح

تقرير

لتخفيف الأعباء تدرس «الأحوال» تخفيف المعايير الامنية المطلوبة في البيانات

تقرير

ربع مليون عاملة أجنبية يواجهن «العهد بالإكراه»... أو الشارع

تقرير

إيلده الضصبت ترتفع أعداد المعاملات الإثيوبيات

الغائبات كادت أيضاً أن تطل برأسها، قبل أن تتراجع سفارة غانا في مصر (التي تنزع لها تفصيلية غانا الفخرية في لبنان) عن قرار تحميل رعاياها من المعاملات في لبنان كلفة العودة والإقامة في الحجر بما يصل إلى نحو 1720 دولاراً. لكن رغم هذا التراجع، يبقى الارتفاع المتزايد في سعر الدولار عائقاً أمام تأمين بعضهن سعر تذكرة السفر البالغ 400 دولار، ما أدى إلى الاعتصامات، وإنما يعود - ببساطة - إلى إقدام عدد من «الغلاء» على ترك مزيد من المعاملات لمواجهة مصيرهن أمام مبنى القنصلية، بعدما زاد ارتفاع سعر صرف الدولار أخيراً العبد عليهن، وعلى أصحاب العمل الذين باتوا غير قادرين على تأمين رواتبهن بالدولار.

ارتفاع أسعار صرف الدولار أخيراً في سياق تفرضه عالمية الدول على مواطنيها الذين يربطون في العودة إلى بلادهم هرباً من وباء «كورونا»، غير أن الأمر في حالة المعاملات في بلد كلبان دقيق للغاية، إذ أنهن يخضعن

مشروع العقد بالتراضي لعدم توافر الشروط، طالماً من الإدارة «فتح مجال المنافسة أمام المعارضين للاشتراك في عمليات تزيم الصفقات العمومية (...)». كان يمكن لهذا الجواب أن يكون عادياً، لو أنه لم يات على عتبة سنة جديدة تقتضي طباعة بيانات جديدة. لذلك، عمدت الإدارة، بعد 24 ساعة من تلقيها الكتاب، إلى رفع كتاب إلى وزيرة الداخلية والبلديات السابقة ربا الحسن للطلب من الديوان إعادة النظر في قراره لجملة أسباب، أهمها عامل الوقت، فأي مناقصة عمومية تستوجب فترة زمنية لا تقل عن 30 إلى 4 أشهر كحد أدنى» لأن الورق مستخدم في البيانات غير موجود في الأسواق ويلزم بين 3 و4 أشهر لاستيراده. السبب الإضافي هو أن الإدارة نفسها لم تتمكن في الفصل الأخير من العام الماضي (من إجراء استدراج عروض قرطاسية بسبب تمنع الشركات عن المشاركة في

لم يكن الوقت يسمح لجدل إضافي وخصوصاً أن الكميات المتوافرة في «ستوك» كانت قليلة، لذا، وجهت الإدارة في 16 كانون الثاني الماضي كتاباً إلى التفتيش المركزي لإدراج مناقصة عمومية في هذا الشأن، غير أن الرد جاء «بضرورة أخذ الموافقة من مجلس الوزراء». في غضون ذلك، حتى هذه اللحظة، لم يصدر البرنامج الحكومي عن إدارة المناقصات بسبب «الأوضاع الاستثنائية» التي تحول دون ذلك.

في الوقت المستقطع بين صدور البرنامج وإجراء المناقصة، أصدرت الإدارة مذكرات إدارية لتجنب أزمة انقطاع تلك الملفات. وبالترافق، عملت على استدراج عروض دعت إليها «الشركات التي أشار إليها ديوان المحاسبة في تقريره الأول، والتي كانت بحدود 6 شركات». غير أن 3 منها اعتذرت عن عدم المشاركة بسبب تراجع سعر صرف الليرة، فيما قدمت 3 شركات أخرى عرضاً لم تكن على قدر تمنيات الإدارة. وهنا، يمكن «عقب» الإدارة على ديوان المحاسبة اليوم، وهو عتب بقصة «مليارات الليرات»، فعندما أحيل ملف العقد بالتراضي على الديوان، في تشرين الأول الماضي، كانت قيمة البيانات من «عائلية وإفرادية مع اللواصق» نحو 795 مليون ليرة لثمانية ملايين 590 ألفاً من البيانات، منها مليون 600 ألف بيان قيد عائلي، وكانت الشركة قد طلبت قيمته 139 ليرة لكل بيان عائلي، أي ما يصل إلى 272 مليون ليرة. أما اليوم، فإن هذه المبالغ لم تعد تفي بالغرض، فبالعودة إلى الشركات الثلاث العارضة، كان السعر الأدنى الفردي الذي قدمته إحداها لبيانات القيد العائلي فقط (20، 20، 799 ليرة)، أي بزيادة 660 ليرة لكل بيان قيد عائلي. وقد طلبت الإدارة استدراج عروض لـ 200 ألف بيان قيد عائلي «لتأمين حاجتها» 3 و4 أشهر هنا سيكلف نحو 160 مليون ليرة، أي ما يوازي ثلاثة أرباع المبلغ الذي كان سيُدفع مقابل مليون و600 ألف بيان قيد عائلي.

لم توافق الإدارة على العرض نظراً إلى الفارق في الأسعار. وبما أن لا خيارات متاحة قبل إجراء مناقصة جديدة، لجأت إلى علاجات مؤقتة تعفي من انقطاع البيانات في الوقت نفسه، وفي انتظار المناقصة، تعمل على تنفيذ معاداة جديدة تأخذ في الاعتبار التخفيف من «المعايير الأمنية» في القيود بنسبة مقبولة «على أن تبقى حماية بنسبة عالية من التزوير». علها تخفف من الأعباء التي يمكن أن تتحملها الموازنة.

على الاختيار بين المقاء في منازل الكفلاء وتجديد عقود العمل قسراً، واحدة في الفنادق. في غضون ذلك، عملت منظمات غير حكومية عدة على إيواء عدد منهم، وتطوع ناشطون لجمع مبالغ مالية للمساعدة، لكن من تفاقم الأزمة، لن تكون مثل هذه المبادرات كافية لمواجهة أزمة نحو ربع مليون عاملة في لبنان. وتلفت مناصرة قسم الاتجار بالبشر في منظمة «كفي» موهاناً اسحق إلى أن «مراكز الإيواء لن تستطيع استيعاب أعداد كبيرة، وإذا واجه 5 في المئة فقط من نحو 250 ألف عاملة مشاكل إقامة أو سكن، ستكون أمام كارثة إنسانية». ونهت اسحق من تبعات الوضع الذي تجد المعاملات أنفسهن فيه حالياً، إذ أن «الأزمة تجبر قسماً كبيراً منهم

تقرير

«شبكة» لبيع أسماك القرعون الملوثة في بيروت

أماله خلب

طلّان اثنان من أسماك بحيرة القرعون غير الصالحة للاستهلاك البشري ليباعن يومياً في سوقى صبرا والكرنيتينا الشعبيين في بيروت، هذا ما أكدته المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، أمس، بعد رفضها لقيام عدد من أبناء الميادات المجاورة للبحيرة في البقاع الغربي بصيد الأسماك منها وبيعها، على رغم قرار وزارة الزراعة الصادر عام 2018 بمنع الصيد في البحيرة بعد ثبوت تلوث مياهها وعدم صلاحية تناول أسماكها.

وفي الإخبار الذي وجهه المدير العام للمصلحة سامي علوية أمس إلى كل من وزارة الداخلية وقيادتي قوى الأمن الداخلي وجهاز أمن الدولة، ورد بأن «الصيادين ليسوا هواة أو يبحون عن قوت يومهم، بل هم شبكة متكاملة لصيد أسماك البحيرة وتصريفها وبيعها في صبرا والكرنيتينا»، وبحسب المعطيات التي جمعها فريق الرصد في المصلحة، «تبين وجود نافذين يشاركون في الصيد وحماية الصيادين وتصريف الغلة»، كما تبين «تورط أكثر من 200 صياد لبناني وسوري بالصيد من البحيرة على متن حوالي 18 قارباً عند جسر صغين». وبعد سحب الكميات، ينقلها الصيادون بأكياس معبأة بالمياه ويلقونها في برك استخدوها بجانب منازلهم إلى حين تصريفها في السوق المحلي كاسماك مثجلة.

حلقة الصيادين تُستكمل بشبكة

تقرير

جريمة سوق الروشة: طليقة الضحية اعترفت بذبحها!

رؤاوت مرتضى

بوحشية قتل نظيرها قُتل فيها الشاب إبراهيم علوية. قُتلت بداهة وقدموا إلى السرير داخل غرفته في السنتر المشهور بـ«سوق الروشة» في منطقة الجناح، وجرّذ من ملاسه وجرى الاعتداء عليه، وطعن 15 طعنة في كلبته وصدره ورقبته قبل أن يُذبح حتّى. ترك علوية غارقاً في دمه وغادر الجاني من دون أن يتجنه أحد إليه. المعلومات الأولية تُشير إلى وقوع الجريمة عند الثانية فجر السبت الماضي، قبل أن يتنبه الجيران إلى الرائحة الكريهة التي انبعثت من غرفته إذ تُركت الحفّة حتى تبّعث رائحتها الجيران ليل الأربعاء. ومع ساعات الصباح الأولى أمس، لم يكن قد عُرف بعد السبب الحقيقي وراء الجريمة. المعلومات الأولية رجّحت أن علوية إما قد حنّز قبل تقيده وتذعيبه أو قُتد بإرادته لعدم وجود أي أثر لعراك داخل الغرفة. وحضرت فرصيات عدة في موازاة استبعاد الروايات التي جرى تداولها عبر مواقع وسائل التواصل الاجتماعي كُليّاً. البحت الأولي الذي أجرته

تقرير

قيد الضحية إلى سيره قبل انه يطعن 15 طعنة قبل ذبحه

الصيد، وعدم تطبيق تعليمات وزير الداخلية بمنع الصيد. وطالبت المصلحة بـ«التشدد في اتخاذ الإجراءات لمنع صيد الأسماك في بحيرة القرعون وفي المجرى الرئيسي لنهر الليطاني إلى حين معالجة مشكلة التلوث في البحيرة، واستصدار قرار يمنع بيع هذه الأسماك ومنع استهلاكها وملاحقة التجار المتورطين في صبرا والكرنيتينا».

وكانت وزارة الزراعة منعت الصيد بناءً على التحليل الذي أجرته المصلحة لمياه القرعون عام 2018 «بسبب الحالة البيئية الخطيرة الناجمة عن الزيادة الكبيرة والهائلة لعدلات تصريف مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي المترافق مع شخ المياه والذي تسبب في تزايد أنواع من السائونكتيريا التي بدأت تظهر عام 2008».

(الناشر)



الناشر

«الأخبار» بيّن أنّ علوية كان يعمل لدى مقهى قاسم داغر المعروف بـ«أبو عماد» في السنتر نسه الذي يسكن إحدى غرفه. وبحسب المعلومات فإن علوية تزوّج مرتين، الأولى من فتاة من منطقة بعلبك حيث رُزق منها طفلاً قبل أن ينفصل عنها، والثانية من فتاة سورية قاصر بعد خطفها. ومع بدء أزمة كورونا وخسارته عمله في تصليح الدراجات النارية، أرسل زوجته الثانية إلى سوريا لتلقي مع والديها. أما زوجته الأولى التي طلقها قبل أشهر، فينتقل عارفوه أن سبب انفصاله عنها يعود إلى اتهامها لها بخيانته مع

أحد أقربائها. وهذا كان سبب الطلاق الرئيسي الذي تسبّب بتوتر العلاقات بين علوية وطليقته اللبنانية وعائلتها. ونقل أحد اصدقاء علوية عنه أنه كان يتعرض للتهديد من قبلهم. مساء أمس، برز تطوّر لافت في التحقيقات، فقد توصل محققو فرع المعلومات إلى خيط بوّدي إلى طليقة المخدور، وفي هذا السياق، كشفت معلومات أمنية لـ«الأخبار» أن طليقته استدرجته عارضة عليه ممارسة الجنس معها، وقبّدهت إلى سيره برضاه، ثم أحضرت سكيناً لتجديا بطنه في أنحاء مختلفة من جسده قبل أن تُدبّح. وتنقل المصادر أنها استخدمت دمسى جنسية لتضيق المحققين لتوحي بوجود خلفيات أخرى للجريمة. المعطيات الأولية التي توصل إليها المحققون، وإن كان التحقيق لم يؤكد تفيد بأن الطليقة المشتبه فيها تؤكد أنها ارتكبت الجريمة لوحدها، إلا أن المحققين لم يصدقوها. لم ينته الاستجواب بعد، فيما الفرع الفني سحب كاميرات المراقبة وداتا الهواتف.

كورونا

14 إصابة وفتح الحدود مع سوريا اللبنانيين فقط

من أصل 2142 فحصاً. أعلنت وزارة الصحة، أمس، تسجيل 14 إصابة جديدة بفيروس كورونا (11 مقيماً و3 وافدين). ليرتفع إجمالي الإصابات إلى 1402. في المقابل، سُجّلت 11 حالة شفاء. جديدة ليصل العدد إلى 843 حالة فيما بلغ إجمالي الوفيات 31. وعليه، يكون عدد المصابين المتورطين في صبرا والكرنيتينا».

وكانت وزارة الزراعة منعت الصيد بناءً على التحليل الذي أجرته المصلحة لمياه القرعون عام 2018 «بسبب الحالة البيئية الخطيرة الناجمة عن الزيادة الكبيرة والهائلة لعدلات تصريف مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي المترافق مع شخ المياه والذي تسبب في تزايد أنواع من السائونكتيريا التي بدأت تظهر عام 2008».

إلى ذلك، حطت أمس 11 طائرة في مطار رفيق الحريري الدولي، أربع منها تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط أقلت 724 وافداً ضمن الدفعة الرابعة لإجلاء المغتربين، فيما وصلت ست طائرات خاصة ضمت 16 لبنانياً.

كما أعلنت المديرية العامة للأمن العام أنه سيُصار إلى فتح الحدود البرية مع سوريا عبر مركزي المنع والعبودية الحدوديين في 16 و18 الجاري بين التاسعة صباحاً والرابعة بعد الظهر أمام اللبنانيين وأفراد عائلاتهم (ابن لبنانية أو ابن لبناني، زوج لبنانية أو زوجة لبنانية) فقط الموجودين في سوريا والراغبين بالعودة إلى لبنان.

حقائق

تقرير

ليسيه فردان: لم نصرف معلمين!

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» أمس بعنوان «ليسيه فردان تنفذ تهديدها: 30 معلماً يدفعون الثمن»، أوضح محامي المدرسة نادر عبيد أنّ ما ورد في المقال «غير صحيح جملة وتفصيلاً، ولم يتم صرف أي معلم من المدرسة». وأشار إلى أن «المدرسة تمر بظرف مالي قد يصل إلى تهديد وجودها في حال تفاقمها»، متمنياً على الجهات المعنية والمهتمة بمصير التعليم من أهال وأساتذة وإعلام، المحافظة على الحد الأدنى من المساقاة في التعاطي مع هذا الموضوع، تجنباً لتسليط الرأي العام والإساءة إلى صورة المدرسة.

لا سيما أن بينها وبين لجنة الأهل زماعاً قضائياً ما زال عالقاً واستقر بنتيجة الإجراءات التي ستتخذها.

رّد المحرر

صحيح أن المعلمين المعنيين لم يتسلطوا كتب صرف رسمية، لكن المعلومات المؤكدة تفيد بأن الإدارة باشرت مفاوضات معهم للوصول إلى اتفاق حبية، منها أن تعرض عليهم الاستقالة مقابل مبالغ مالية معينة.